



كلمة معالي الأمين العام للمؤتمر السنوي الواحد والستين
للكالة الدولية للطاقة الذرية
18 – 22 سبتمبر 2017م
فيينا - النمسا

السيدة / ماريا زينييدا

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود
السيادات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

في البداية أود أن أنقل لكم تحيات معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور / عبداللطيف بن راشد الزياني، والذي كان حريصاً على تواجده خلال هذا الاجتماع لولا ظروف معاليه والمجدولة مسبقاً.

و أتقدم بالتهنئة لسعادة السفيرة ماريا زينييدا لاختيارها رئيساً للدورة 61 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أتقدم بالتهنئة لسعادة يوكيا أمانو على تجديد الثقة به مديراً عاماً للوكالة لفترة ثالثة .

إنه لمن دواعي سروري أن أكون ضمن المتحدثين في هذا المؤتمر والذي يعقد في ظل هذه الظروف المتسارعة والتقلبات المستمرة في أسعار مصادر الطاقة، مما يحتم علينا جميعاً إيجاد فرص بديلة ومكاملة لتوفير مصادر للطاقة غير تلك التقليدية وبشكل سلمي، لقد عملت دول مجلس التعاون ومنذ زمن على استراتيجية لامتلاك التقنية النووية لتوليد مصادر للطاقة والعمل على تطويرها.

السيادات والسادة

تعتبر دول مجلس التعاون دولاً نامية تسعى بخطى حثيثة لتطوير بنائها التحتية بهدف الارتقاء بمستويات تطورها في مختلف المجالات، ومن أجل ذلك حرصت وما زالت على تنمية مواردها الطبيعية واستغلالها بشكل مثالي وتوظيف مخرجاتها في برامج تنمية رائدة استطاعت أن تنتقل بواسطتها إلى مصاف الدول المتقدمة .



ويأخذ النفط والغاز المتوفر بكميات كبيرة في دول المجلس إضافة إلى الصناعات المتنوعة المعتمدة على هاتين السلعتين دورا أساسيا في اقتصادياتها تتعزز بها القدرة والسرعة لإنجاز خططها التنموية الطموحة، حيث يتواجد في المنطقة ما يقرب من 46% من الاحتياطات العالمية من النفط و 23% من احتياطات الغاز، وبالرغم من ذلك تبقى هاتان السلعتان معرضتين للنضوب في فترة ما في المستقبل.

لذا فإن دول المجلس رأت من الضروري استراتيجيا أن تعمل على تنويع مصادر ها من الطاقة بحيث لا يؤثر هذا التوجه على مستقبل صناعة النفط والغاز فيها أو على التزاماتها الدولية في هذا الشأن أو على أمن الطاقة في العالم، بل إن هذا التوجه سيوفر كميات أكبر من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية مما سيساهم في تعزيز استقرار الأسواق العالمية كما سيحقق زيادة في الإيرادات الوطنية.

كما سيؤمن هذا التوجه نحو استخدام دول المجلس للطاقة النووية فرصا واسعة في مجالات تقنية حديثة ومتعددة وسيخلق فرصا كثيرة لتوطين التقنيات والصناعات والخدمات المتصلة بها مثل الطب والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية ومراقبة البيئة.

السيدات و السادة

إن مجال إنتاج الكهرباء وتحلية المياه هو الأبرز والأكثر إلحاحا لدعم التوجه لاستخدام الطاقة النووية حيث يعتبر تطور معدلات الاستهلاك المحلية في دول المجلس من الطاقة الكهربائية والمياه المحلاة المعتمد إنتاجهما على استخدام المنتجات البترولية أو الغاز من أعلى معدلات الاستهلاك على المستوى العالمي نتيجة إرتفاع معدل النمو السكاني وزيادة خطط التنمية وحجم المشروعات .

ويشجع المضي في هذا التوجه الاستراتيجي في إنتاج الكهرباء وتحلية المياه عدة عوامل منها أن استخدام هذا المصدر يساهم في خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وهو أحد الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

كما أن التقدم الكبير في مستويات الأمان والأداء للطاقة النووية قد أدى إلى انخفاض القلق العام من بناء المفاعلات النووية، فالطاقة النووية تعد اليوم من أفضل مصادر إنتاج الكهرباء في العالم ويعود ذلك إلى تحسن التقنية ونظم الأمان والسلامة عبر التصاميم الجديدة وتراكم الخبرة الفنية وضمان استخدامها لأغراض سلمية، ومع تطور هذه التقنيات وزيادة الخبرة وتقلبات أسعار النفط العالمية، تحسنت الأسعار التنافسية لإنتاج الكهرباء بالطاقة النووية.

السيدات والسادة ...



إن الحاجة للطاقة بمنتجاتها المتعددة في تزايد مستمر بسبب التطلع للرخاء الاقتصادي المرتبط منذ الأزل بمقدار استهلاكها، وعليه فإن توفير مصادر مضمونة وموثوقة للطاقة يعتبر مفتاح التطور الاقتصادي إقليمياً ودولياً.

وبناء على ما تقدم وغيرها من العوامل الاستراتيجية والاقتصادية والفنية، عملت دول مجلس التعاون على إجراء دراسة مشتركة لدول المجلس فيما يخص استخدامات التقنية النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير الدولية.

وقد كان للاتصالات المستمرة بين الأمانة العامة لدول مجلس التعاون والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحضور مثل هذه المؤتمرات السنوية دوراً كبيراً في إعداد الدراسات الأولية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية وخاصة في مجال إنتاج الكهرباء وتحلية المياه، وقد عملت الفرق المتخصصة بين الطرفين على تحديد الأطر المرجعية لهذه الدراسات وتحديد أهدافها وخطة عمل إنجازها.

كما أن للتنسيق المستمر بين الجهتين، وبدعم من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس – حفظهم الله – دوراً بارزاً في إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لإقامة مشروع نووي مشترك بين دول المجلس لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه.

وفي الختام أتقدم بجزيل الشكر للوكالة الدولية للطاقة الذرية على كريم الدعوة، متمنياً التوفيق لجميع الدول لما فيه خيرها وصالح شعوبها في استغلال الطاقة النووية وعلومها وتقنياتها وتوظيفها لدعم مسيرة التنمية والنهضة والتطور والنماء، ووفقنا الله جميعاً للمساهمة الفعالة في تحويل هذا التوجه من أمل إلى واقع ومن حلم إلى حقيقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...